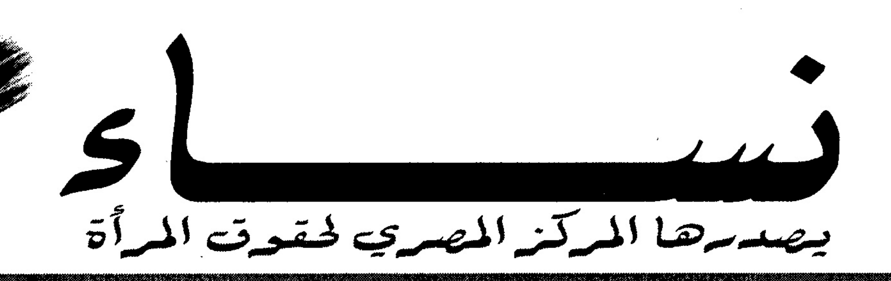
نساء

المرأة و أنتخابات مجلس الشعب



المركز المصرى لحقوق المرأة





نساء
يصدرها المركز المصري لحقوق المرأة

- هل تشهد خريطة مجلس الشعب القادم تغير لصالح المرأة؟

- الرئيس لم ينفذ وعوده وأحزاب المعارضة لا تملك شئ تقدمة؟

- دراسة حديثة: النائبات أدائهن أفضل من النواب في البرلمان

- نائبة تحدثت ٦٠٠ دقيقة وأخرى أنقذت المصريين من سرقة أعضائهم

- التدخل الأمن والبلطجة وسطوة المال والكشوف الانتخابية أهم مخاوف المرشحات

- كيف تواجهين مشكلات يوم الانتخاب

رسالة إلي الرئيس وجبهة أحزاب المعارضة

أصابت أخبار الترشيحات الحزبية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير بصدمة مروعة وخيبة أمل تجاه أي أصلاح سياسي مأمول أو تمكين حقيقي للمرأة بعد ما أسفرت عنه هذه الترشيحات من تراجع الوزراء فيما يتعلق بتمثيل المرأة على قوائم مرشحيها. ولا فرق في ذلك بين الحزب الوطني الحاكم وبين الجبهة الوطنية التي تضم أحزاب المعارضة والقوي السياسية الاخرى.

فالحزب الوطني لم يرشح سوي ٦ سيدات فقط من بين ٤٤٤ مرشح ضاربا عرض الحائط بما وعد به الرئيس في برنامجه الانتخابي عن توسيع مشاركة المرأة وضرورة وجود حد أدني لتمثيلها في المجالس المنتخبة.

وكان من المستغرب بعد أن تنفق الحكومة ملايين الجنيهات في إعداد كوادر نسائية قادرة علي خوض الانتخابات عن طريق المجلس القومي للمرأة وأمانة المرأة بالحزب الوطني، أن تسفر ترشيحات الحزب هذا العام من السيدات عن نسبة تقل النصف عن ترشيحات عام ٢٠٠٠ مما يعد مؤشراً علي أن القادم أسوأ. ويؤكد أن الفكر الجديد تمخض عن لاشئ.

وأما الجبهة فمن بين ٢٢٢ مرشح علي قائمتها كان نصيب السيدات منهم ٧ فقط ولا نعرف سر تباهي أعضاء الجبهة بهذا الانجاز الذي يعد انتكاسة بكافة فئاته، وإن كنا في المنتدى علقنا آمالاً علي الجبهة كخطوة أولي لإعادة الحياة السياسية المصرية إلى طريقها الصحيح فإن ما ظهر من ترشيحاتها يعد تخاذلاً من القوي الديمقراطية عن خوض معارك ديمقراطية حقيقية وإختزالها في الحصول علي عدد من مقاعد البرلمان علي حساب القيم الأساسية كما يعد تحول للقوي السياسية لألة إعلامية تعلن مبادئ لا تستطيع تطبيقها

المرأة وأنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥؟

عدد خاص

E.C.W.R
المركز المصري لحقوق المرأة

كيف تواجهين مشاكل يوم الانتخابات ؟

أقام المركز المصري لحقوق المرأة في خلال الفترة السابقة عدة دورات تدريبية للسيدات عن كيفية خوض الانتخابات البرلمانية وكان آخر هذه الدورات الدورة التدريبية التي أجريت تحت عنوان - إدارة الحملة الانتخابية للنساء - برلمان ٢٠٠٥ والتي حضرها ٤٠ سيدة يمثلون أحزاباً سياسية ومستقلات من ٢٥ محافظة على مستوى الجمهورية وتم تدريبهن على إدارة الحملة الانتخابية ومهارة الفريق المساعد ومهارات التواصل وكيفية عمل برنامج انتخابي ديموقراطي والاستجابة لاحتياجات النساء.



كما تم تدريبهن على مهارات التفاوض والاستراتيجيات التفاوضية وإعداد خطة العمل التنفيذية والخطة الإعلامية ثم تدريبهن على يوم الانتخابات وكيفية التصدي للمشكلات التي يمكن أن تواجهن والأسلوب الأنسب لحلها، وشارك في إعداد هذا البرنامج التدريبي وتنفيذه نخبة من الخبراء والمتخصصون في مجالات التنمية والتدريب والإدارة والطب النفسي والإعلام ونشطاء العمل النسوي في مصر.

وقد شمل التدريب أهم المشكلات التي يمكن أن تواجه المرشحة يوم الانتخابات وكيفية حلها ومن هذه المشكلات فحالة منع جمهور الناخبين من الدخول..

يجب في هذه الحالة إرسال فاكس لوزير العدل يذكر فيه أنه منع من دخول اللجنة والإدلاء بصوته ويذكر أنه تقدم بشكوى لرئيس اللجنة ولم يحل المشكلة.

مشكلات جداول الناخبين :

يجب على المرشح التقدم بطلب الحصول على نسخة من كشوف الناخبين قبل موعد الانتخابات بوقت كافي.

منع الوكلاء والمندوبين من دخول اللجان.

يجب على المرشحة ووكلائها ومندوبيها التمسك بحقوقهم في دخول اللجنة لأن القانون يفرض عدم فتح اللجنة إلا في وجود بعض المندوبين.

القبض على المندوبين :

تتقدم في هذه الحالة المرشحة بشكوى للنائب العام، وتطلب تأجيل الانتخابات في دائرتها حتى يتم الإفراج عن مندوبيها، فضلاً عن ضرورة أن تعد المرشحة فريق عمل ثاني للتدخل في حالة وجود أي مشكلات.

تأخر فتح اللجنة :

يقوم مندوب المرشحة بإثبات ذلك في محضر اللجنة وعليه إخبار رئيس اللجنة العامة بذلك.

افتعال بعض المشكلات لغلق اللجان :

هنا على المرشحة التعامل بحكمة وصبر وعدم الانجرار وراء الانفعال والعواطف وتستخدم أسلوب لين لتجنب المشاكل.

منع المرشحة من عمل توكيلات لمندوبيها.

يجب إبلاغ النائب العام ووزير العدل فوراً بهذا المنع.

عدم استخدام حبر غير قابل للإزالة.

يجب على المرشحة أو وكيلها ومندوبيها في اللجنة عمل محضر باللجنة بان الحبر يزال وقابل للكحت ثم تقديم مذكرة في قسم الشرطة بذلك.

الإشاعات المغرضة ضد المرشحة.

هذه المشكلات يجب مواجهتها بالتحلي بالصبر وعدم الانفعال السريع ومحاولة الإثبات بالبراهين والأدلة والإحصائيات لكذب هذه الإشاعات وصدق وقوة موقف المرشحة.

تكرار الأحداث :

يجب على المرشحة تكليف فريق عمل بالإطلاع على الكشوف الانتخابية قبل الانتخابات بوقت كافي لتلافي هذه المشكلات.

الرشوة الانتخابية :

هذه من الأمور التي توجد كثيراً يوم الانتخابات وحلها في رفع المستوى الاقتصادي للمواطنين حتى لا يتحكم المرشح في الناخب ويوجه إرادته.

البلطجية :

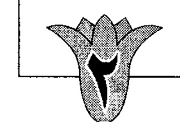
تعتبر البلطجة من الظواهر والمواجهات الطبيعية يوم الانتخابات ويجب التصدي لها والسيطرة عليها بحكمة وبشكل سلمي.

البلطجية والرشوة ومنع الناخبين من التصويت في الجداول الانتخابية والقبض على المندوبين أو منعهم من دخول اللجان من الحبر سريع الإزالة والإشاعات المغرضة ومنع توكيلات الوكلاء أهم المشكلات التي تواجه المرأة يوم الانتخابات

نساء هي نشرة غير دورية يصدرها المركز المصري لحقوق المرأة في إطار اهتماماته بدعم وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وفي إطار عمل المركز علي رفع مستوي مشاركة المرأة في البرلمان القادم ومراقبتها الدوائر الانتخابية للمرشحات ورصد أي انتهاكات أو تجاوزات يتعرض لها يصدر المركز أعداد خاصة من نساء

فريق العمل
مروة مختار أحمد عليوة

المشرف العام ورئيسة المركز
نهاد أبو القمصان - المحامية



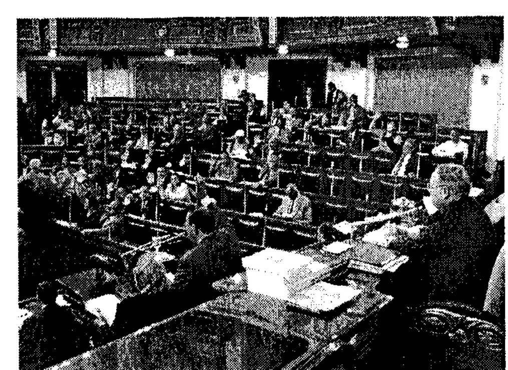
عدد خاص

E.C.W.R
المركز المصري لحقوق المرأة

دكتورة جورجيت قليني: قانون محكمة الأسرة والجنسية للأبناء المصرية، واتفاقية مؤسسة المرأة العربية، وقانون حقوق النفقة ورفع سن الحضانة للولد، أهم انجازات المرأة في البرلمان

رغم قلة عددهن في البرلمان :
النائبات أثبتن أن المرأة المصرية أسطورة تشريعية

رغم قلة عدد السيدات العضوات في مجلس الشعب إلا أن ذلك لم يكن عائقاً أمامهن في الظهور بشكل مشرف يدعو لإحترامهن وتقديرهن، فلقد استطعن أن يتصدون للعديد من القوانين والتشريعات التي تهم ليس المرأة المصرية فقط، وأنما جميع فئات الشعب، وضربن مثل رائع في احياناً كثيرة اثبتن تمثيلهن في البرلمان لجميع فئات الشعب وليس للمرأة فقط عندما وقفت مدافعة عن حقوق الموظفين وصحة الفقراء، وأظهرن أن كل منهن تؤدي عملها أفضل من كثير من الاعضاء الرجال وهذا ما تؤكده مضابط مجلس الشعب وإحدي الدراسات التي أجريت حول نسبة مشاركة كل عضو في الجلسات والمناقشات واستطعن خلال الدورة البرلمانية أن يقودن حملة داخل المجلس لإقرار قوانين عديدة للمرأة علي رأسها قانون محكمة الأسرة وقانون إعطاء الجنسية لأبناء الزوجة المصرية وقانون رفع سن الحضانة للولد ، وغيرها من القوانين كما كن وراء وقف مؤامرة بعض النواب على الفقراء في قانون القرنية الذي تم تعديلة ليتماشي مع مصالح المواطن العادي، هذا الأداء الراقي لعضواتنا في البرلمان وضع كل من يتحدث عن عدم قدرة المرأة علي الأداء والقيادة في حرج، واثبت أننا في خطأ تاريخي بسبب تدني نسبة المرأة في البرلمان، وأكد ضرورة تغير هذا الوضع ، وفي السطور القادمة نقدم نماذج للمرأة المصرية في البرلمان.



دكتورة جورجيت قليني - عضو مجلس الشعب :

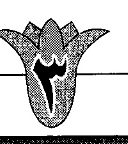
تقول رغم عدم قلة السيدات في مجلس الشعب إلا أن النائبات الموجودات أثبتن خلال فترة عضويتهن بالبرلمان أن المرأة قادرة على التصدي لقضايا الوطن وطرح هموم الناس أمام البرلمان وضربن مثلاً واضحاً وجلياً في الممارسة البرلمانية وظهرت جدارتهن في الأداء التشريعي والرقابي واستطعن فرض تواجدهن خلال خمسة فصول تشريعية كاملة ووضح استحالة عمل المجلس بغير نائبات بل فرض حقيقة تؤكد ضرورة زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان .

وتضيف أن النائبة البرلمانية لا يقتصر دورها علي طرح قضايا المرأة وأنما في تمثيل كافة فئات الشعب، تقسم اليمين على أن تتصدي لكافة قضايا الوطن وحماية الدستور ومصالح الشعب عموماً وهذا ما تقوم به نائبات البرلمان بالفعل، وإنما عندما تطرح قضية تتعلق بالمرأة لا يمكن ألا تتصدي لها نائبة في البرلمان أو لا تتحدث فيها وتعرض وجهة نظر المرأة المصرية ومن هنا تأتي فائدة جديدة لوجود المرأة في البرلمان لأنها تهتم القضايا والتشريعات التي تخص المرأة المصرية والأطفال لأن النائبة إلي جانب كونها مواطنة مصرية فهي أمرأة تعي هموم المرأة وتستطيع التعامل معها والتصدي لها والدفاع عنها بالشكل الأمثل.

وتقول لقد شاركن عضوات البرلمان في جميع القوانين التي عرضت علي المجلس طوال الدورة البرمانية وكان لوجودهن أثر كبير لأنهن وضعن الكثير من الأمور في نطاقها الصحيح وتفادي بذلك المجلس كثيراً من الأضرار كان المناخ التشريعي سيتعرض لها لو لا تصدي النائبات لهذه الأمور والمشاركة بل المطالبة بضرورة إدخال تعديلات حقيقية على بعض القوانين، ولا يوجد قانون واحد لم يشاركن فيه وأهم القوانين العامة التي شاركت فيها النائبات بشكل واضح قوانين البنوك والملكية الفكرية والعمل والضمان الاجتماعي ومنع الاحتكار، كما كان لعضوات البرلمان الفضل الأكبر بجانب باقي الاعضاء في إقرار عدة تشريعات خاصة بالمرأة وخروجها للنور بعد سنوات من انتظارها أهم هذه التشريعات قانون محكمة الأسرة. وقانون الجنسية لأبناء المصرية وقانون أتفاقية مؤسسة المرأة العربية ومقرها مصر، وقانون صندوق النفقة، وقانون رفع سن الحضانة للولد، وكلها قوانين تفيد المرأة المصرية وتمكنها من حقوقها هي وأولادها.

وتشير أنه رغم ضعف وتدني نسبة المرأة في البرلمان المصري التي لا تزيد عن ٢,٤% من إجمالي عدد أعضاء البرلمان وتقول إلا اننا إذا حسبنا رقمياً أداء المرأة في البرلمان بأداء الأعضاء من الرجال مقارنة بنسبة الأثنين فسنري أن هناك فارق كبير وواضح بين الأثنين وأن العضوات تفوقن بشكل كبير علي الأعضاء بالنسبةللمشاركة في

دراسة عن مجلس الشعب تؤكد : المرأة أدائها أفضل من الرجل في البرلمان



عدد خاص

E.C.W.R
المركز المصري لحقوق المرأة

د/ هدى زرقانة: بأنه يجب أن يشهد البرلمان القادم تمثيل أكبر للمرأة وخاصة بعد الأداء القوى الذي ظهرت به النائبات الحاليات.

نائبة تحدثت ٦٠٠ دقيقة وأخرى أنقذت المصرين من سرقة اعضائهم

الجلسات ومناقشات البرلمان وعدد مرات وساعات التحدث، وطرح الأسئلة والاشتباك مع القضايا الساخنة التي تعرض علي المجلس وكل ذلك مثبت في مضابط جلسات المجلس ويمكن الرجوع إليها، وأنا شخصياً إجمالي مشاركتي في الحديث وصل ٦٠٠ دقيقة كاملة جمعت في ١١ شريط فيديو بحسب إحصائية المجلس نفسه، وهذه المشاركة الجادة من قبل السيدات وأدائهن حدا بنسبة ٦٣% من الاعضاء سواء أعضاء الاغلبية أو المستقلين أو المعارضة إلي تأكيد وجهة نظر النائبات بحسب احصائيات المجلس أيضاً.

وتقول أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان المصري هي الأقل بالنسبة للمعدل العالمي والعربي أيضاً وبرغم أن الدستور المصري نص في مادته رقم (٨) علي ضرورة تكافؤ الفرص للجميع، وفي مادته رقم (٤٠) علي المساواة فضلاً عن توقيع مصر على إتفاقيات ومعاهدات دولية تقضي بضرورة التزام مصر بإنشاء آليات تضمن النهوض بالمرأة ومشاركتها السياسية وتمكينها إلا أن شئ من ذلك لم يحدث، ولم تتخذ الحكومة خطوات جادة في هذا الشأن، وكان من المفترض عمل نظام التمييز الإيجابي للمرأة المعروف بنظام (الكوته) ضماناً للمساواة وتكافؤ الفرص كما تصر الحكومة على نسبة العمال والفلاحين في البرلمان، وهذا الوضع لا يبشر بتحسن كبير في وضع تمثيل المرأة في البرلمان القادم، وإذا زادت نسبة المشاركة للمرأة فلن تزيد عن نسبة ٥% من إجمالي عدد الأعضاء وبالطبع هذه النسبة غير كافية وغير عادلة، ولكن للأسف فأن أصحاب المصلحة في إبعاد المرأة يتعذرون دائماً بأن نظام الكشوف سيطعن عليه بعدم الدستورية وهذا حق يراد به باطل.

دكتورة هدى زرقانة ـ عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب

تؤكد علي أهمية دور المرأة في البرلمان بل وطالبت بزيادة نسبة مشاركتها وإعطائها فرص أكبر للتعبير عن ذاتها خاصة وأن العضوات خلال الدورة البرلمانية المنتهية شاركن بفاعلية في أداء المجلس وكان لهن فضل كبير في صدور عدد كبير من التشريعات أهمها قانون البنك المركزي ومناقشات الموازنة العامة للدولة.

وتقول لقد شاركت في جميع المناقشات التي جرت تحت قبة البرلمان في الجلسات الرسمية وداخل أروقة اللجان الفرعية وتقدمت بعدة إقتراحات بقوانين وبيانات عاجلة منها قانون حماية الطفل المصري وبيان عاجل حول فكرة إزالة كبري الأزهر وأستطعت إيقاف الفكرة حتي يتم دراستها بشكل عملي وموضوعي، وكان أعتراضي أن إزالة الكبري قبل توفير بديل له سيكون كارثة في وسط القاهرة وفي حي متزاحم مثل حي الأزهر، وتقدمت ببيان حول تنمية سيناء وتسألت كيف تكون سيناء مصرية وتمثل بعد أستراتيجي للمواطن ولا يوجد بها تأمين كافي ولا نستغلها اقتصادياً في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وزيادة أعداد البطالة،

وكان المجلس القومي للمرأة قد أنشأ بقرار بقانون قمت بقيادة حملة لصدور تشريع به من المجلس وأقراره، كما تقدمت ببيان عاجل حول منطقة الشيخ زايد التي لم يكن بها مواصلات كما كنت السبب في توقف محطة الأسمنت التي كانت ستضر بالمواطنين لصالح مستثمر دفع ١٠٠ مليون جنية، وتقدمت ببيانات حول مدينتي ٦ أكتوبر والعبور لأنهما كانا بدون خدمات صحية وطبية وأستطعت حل هذة المشكلة.

وتقول لقد تقدمت ببيان عاجل حول قناة البحرين التي تريد أسرائيل استبدال قناة السويس بها مما يعرض الاقتصاد المصري للخطر ولفت النظر لأهمية التصدي لهذه المشكلة ومقاومتها وأعطائها الأهمية اللازمة لها والعمل علي رفضها وتوقيفها،

وعلى سبيل الاهتمام بالمواطن الفقير وظروفه فقد تصديت لقانون القرنية وعملت حتي تم تعديلة لأنه كان به أجحاف بحقوق الفقراء وأراد بعض الاعضاء لتمريره على البرلمان ولكن تنبهت لهذه المؤامرة فقد كان القانون يقضي بأن أي مريض يتوفي داخل إحدي المستشفيات الحكومية يحق لمستشفي نزع قرنيته وأخذها مالم يكن قد ترك قبل وفاته وصية تمنع ذلك، ورأيت في هذا القانون أستغلال للفقراء من المصريين وتمييز بينهم وبين الاغنياء فهذا يعني أن الشخص الفقير تستباح أعضاءة وجسدة أما الغني فهو في حماية فقط لإن هذا غني والأول فقير واستطعت تعديل القانون فأصبح نصة يؤكد ضرورة موافقة المريض قبل وفاتة على نزع قرنيته وأن تكون موافقته مكتوبة، كما تقدمت بمشروع قانون للجنة المقترحات والشكاوى ومر بالفعل في اللجنة ويقضي بزيادة العلاوة السنوية للموظفين من ١٠% إلي ١٥% وهي العلاوة الدورية وهذا الهدف هو ما حققه الرئيس مبارك عندما قرر زيادة العلاوة إلي ٢٠%، كما تقدمت بمشروع قانون لإنشاء بنك المعلم خاصة وأن لدينا ما يزيد عن مليون معلم مصري يحتاجون لدعم مادي لشراء منزل للاقامة وللزواج، فطالبت بهذا البنك أسوة ببنك المهندس، وتم قبول الاقتراح داخل لجنة المقترحات والشكاوى وتم إدراجه على جدول مناقشات البرلمان خلال الدورة القادمة وعن الزراعة والاراضي الزراعية تقدمت بمشروع قانون للتعامل مع الاراضي الزراعية في مصر علي أنها محميات طبيعية ومنع الاعتداء عليها والتصدي لأى محاولات بقوة، وتأتي أهمية هذا القانون من أن الأراضي الزراعية المصرية تتناقص كل يوم ونحن في أشد الحاجة لهذه الأرض لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومن جانب أخر تقدمت بمشروع قانون بتسهيل الانتقال من غرب القنال إلى سيناء والغاء الرسوم المالية المفروضة على الانتقال وقبلا المشروعين في لجنة الشكاوى والمقترحات.

عدد خاص

E.C.W.R
المركز المصري لحقوق المرأة

القيادات النسوية بالإحزاب :

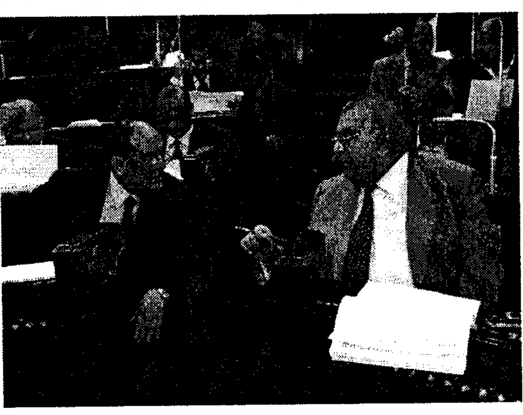
لسنا متفاءلات بوضع المرأة في البرلمان القادم

أيام قليلة تفصلنا عن انتخابات مجلس الشعب الجديد ٢٠٠٥ لينتهي مجلس آخر استمر خمسة أعوام هذا المجلس الذي لم تحصل فيه المرأة سوى على نسبة ٢,١٪ من إجمالي عدد أعضاءه وهي نسبة لا تتماشى مع دور وأهمية المرأة في المجتمع المصري ولايوجد مقارنة بينها وبين نسبة المرأة في التعداد السكاني والتي وصلت ٤٩٪ أو حتى نسبة أصواتها من إجمالي من يحق لهم التصويت والتي تبلغ ٣٧٪ هذه النسبة المتدنية عن مثيلاتها في المجالس النيابية لجميع الدول ليست فقط الأوربية وإنما أيضاً العربية، ومن المستغرب أن يكون هذا هو الحال في مصر التي عرفت أول برلمان عام ١٨٦٦ وقتما لم يكن في العالم كله سوى ٩ برلمانات، هذا الوضع المتدنى والمتردي لوضع المرأة المصرية وتمثيلها في البرلمان رغم كثرة دعاوى الإصلاح وتمكين المرأة وكثرة نداءات المنظمات النسوية بإعطاء المرأة حقوقها ثم ما جاء في برنامج الرئيس مبارك الانتخابي عن تمكين المرأة عدى كل ذلك يطرح أسئلة هامة هل ستشهد خريطة مجلس الشعب القادم تغير لصالح المرأة ؟ ولماذا ؟ وما هي المعوقات التي تواجه المرأة في الانتخابات .

الدكتورة كامليا شكري رئيس لجنة المرأة بالوفد عضو مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة - تقول - أعتقد أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان لن تشهد تغير كبير وإذا زادت فتكون زيادة طفيفة وذلك لأن الأخذ بنظام القائمة النسبية في الانتخابات والذي كثيراً ما طالبت به ولم يتحقق ولم تنفذه الحكومة وما وعد به الرئيس مبارك في برنامجه الانتخابي عن تمكين المرأة حتى الآن لم يظهر منه شيء ومادام القانون لم يتغير والوزارة هي نفس الوزارة وبنفس الممارسات فما الذي يمكن أن يتغير بالنسبة للمرأة خاصة مع زيادة الممارسات الخارجة في الانتخابات من استخدام للمال والعنف والقبلية والعصبية وهذا يعكس ما يمكن أن تكون عليه المرأة في برلمان ٢٠٠٥ .

وتقول أن الحزب الوطني الذي يملك كل شيء في البلد لم يقدم على تغيير قيم المجتمع أو يدفع في إطار تمكين المرأة وعلى العكس فإن أحد قياداته قال "كيف أرشح سيدة وأخسر المقعد"، هذا هو منطق الحزب الوطني في التعامل مع ترشيح المرأة لدرجة أنه لم يرشح حتى قيادات المجلس القومي للمرأة الذي أنشأه للدفاع عن حقوقها وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للحزب الوطني فإن وأحزاب المعارضة لا تستطيع فعل شيء ولا تستطيع تغيير وضع المرأة أو إعطاءها حقوقها ولا يمكن أن يأتي حزب معارض يحصل على نسبة قليلة من أعضاء البرلمان ويرشح عدد كبير من السيدات ويغير القيم والعادات.

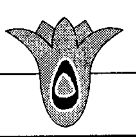
ومن جانبها ترى القيادة النسوية بحزب التجمع فريدة النقاش أنه لو لم يتقدم الحزب الوطني بعدد ملائم من المرشحات في الانتخابات المقبلة ويقدم لهن الدعم الكافي لضمان نجاحهن فلن تزيد نسبة المرأة في البرلمان القادم لأن المرشحات المستقلات والحزبيات ستكون أمامهم عقبات كبيرة في الانتخابات التي لا يتحكم فيها الكفاءة أو القدرة على العطاء السياسي وإنما هناك عوامل أخرى هي التي تحسم المعركة وللأمانة فإن واقع تمثيل المرأة في البرلمان لا يتغير بالتوعية فقط وإنما يتغير الوضع بأن يكون هناك دعم سياسي واقتصادي واجتماعي للمرأة فواقع المرأة المصرية وجماهير النساء سيء جداً ويعانون كثيراً نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة والأزمة الاقتصادية الطاحنة وارتفاع تكاليف التعليم للأبناء والدروس الخصوصية وكل ذلك يلقي بظلاله على المرأة المصرية وإذا لم يتقدم الحزب الوطني في اتجاه تغيير الأوضاع ويأخذ بزمام المبادرة فلن تحصل المرأة على فرصتها ولن تتغير خريطة مجلس



ملف العدد

المرشحات : سنخوض الانتخابات سواء عن القوائم الحزبية أو مستقلات.

الحزب الحاكم يرفض تمكين المرأة سياسياً وأحزاب المعارضة لا تملك شيء لتقديمه.





الشعب لصالحها خاصة مع استمرار سيطرة أجهزة الدولة بكافة مستوياتها والتدخل الأمني في مجريات الانتخابات ونتائجها..

وتقول أحزاب المعارضة بصرف النظر عن قوة الحزب أو ضعفه فجميعها تعمل في بيئة سياسية غير متوازنة تسيطر فيها الدولة على وسائل الإعلام وعلى جميع المؤسسات وبالتالي تصبح مسئولية أحزاب المعارضة مركبة عند ما يواجه مرشحيهم كل هذه الصعوبات فضلاً عن ذلك فإن المجتمع المصري يتراجع ونظرته للمرأة يشوبها الكثير من التخلف والشك وبالتالي لا يتقدم الناخبين لترشيح امرأة إلا إذا كان لها سمعة جيدة وتاريخ ووجود كبير في الدائرة الانتخابية، وبناء على ذلك فإن الأحزاب عندما تضع قوائم مرشحيها تختار الأعضاء جيداً وتركز على من له فرصة كبيرة في النجاح ويتمتع بنفوذ تصويت أكبر وذلك طبعاً لأن الموارد المالية للأحزاب قليلة ولا تستطيع الأحزاب تحمل أعباء الانتخابات ودعم المرشحات، كما أنه في الغالب الأعم أن الذين يتمتعون بفرصة أكبر في النجاح هم الرجال لذا فالأحزاب مضطرة في عدم ترشيحها لعدد كبير من السيدات رغم إيمانها الشديد بقضايا المرأة وضرورة تمكينها سياسياً ولا نستطيع القول بأن الأحزاب محقة تماماً في هذا لأن إيمانها بأهمية دور المرأة يتطلب معه ويستلزم إعطاءها مساحات أكبر داخل الأحزاب وفي خريطة مرشحيها للانتخابات.

وترى فريدة ـ الحل في اقتناع الحكومة بنظام القائمة الحزبية وبدأ تطبيقه لأنه يسمح بتمثيل أكبر للمرأة من خلال قوائم الأحزاب، هذا من جانب ومن جانب آخر ترى ضرورة اهتمام الأحزاب بالمرأة وبذل مجهودات أكبر في إطار دعمها وتمكينها سياسياً وزيادة عدد المرشحات حتى في نظام الانتخاب الفردي.

أما سعاد عبد الحميد ـ أمينة المرأة بالحزب العربي الناصري فتقول في الحقيقة لقد كان عندنا أمل في أن تشهد الانتخابات المقبلة تقدم في عدد المرشحات وأن يشهد مجلس الشعب المقبل تغيير في توزيعه ما بين الرجال والنساء لصالح النساء عندما تقدمنا بطلب إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية، ولكن للأسف لم تسمع لنا الحكومة ولا الحزب الوطني وأصروا على إجرائها بنظام الانتخاب الفردي وهذا النوع من الانتخابات ضد المرأة ولا تتاح لها فيها فرصة كبيرة للفوز لأنه الانتخاب الفردى يحتاج مبالغ مالية كبيرة وتستخدم فيها البلطجة والتزوير وكل هذا لا تستطيع المرأة مواجهته أو العمل عليه، وبات الأمل الوحيد في ترشيحات الحزب الوطني وأن يعطي مساحة واسعة للمرأة في قائمة مرشحيه وأن كنت اعتقد أنه لن يفعل ذلك لأن تجاربنا معه تؤكد ذلك وآخرها الانتخابات السابقة.

وتضيف كيف نطالب أحزاب المعارضة بتغيير وضع المرأة في البرلمان إذا كان حزب الحكومة الذي يمتلك كل شيء ويمتلك الأمن والأموال والأجهزة الإدارية والتنفيذية ومع ذلك لا يرشح عدد كبير من السيدات على قوائمه فكيف يستطيع أي حزب معارض بإمكانياته المالية البسيطة والمتواضعة فضلاً عن أنه يتعرض لتدخلات الأمن ولبلطجية الحزب الحاكم وأن يرشح نسبة كبيرة من السيدات .

وتجمع معوقات وصول السيدات للبرلمان في عدة أمور أولها تزوير الانتخابات وثانيها الكشوف الانتخابية وما بها من عيوب وأخطاء قاتلة تفرغ العملية الانتخابية من مضمونها، وثالثها حد الإنفاق على الانتخابات والذي برغم أن هناك سقف للإنفاق حددته اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات البرلمانية إلا أن التجربة تؤكد أن المرشحين يتخطون هذا السقف المالي بعشرات الأضعاف وينفقون ملايين الجنيهات على الانتخابات ورابعها الإعلام الذي يؤدي إلى تراجع قيمة المرأة من خلال إبرازه المتواصل للنموذج السيء منها ولا يركز أو يعرض للدور الإيجابي للمرأة في المجتمع، وخامسها أنه لا يوجد وكر سياسي للمرأة في الحياة السياسية المصرية، وسادسها الناس في مصر لديهم حالة إحباط من الانتخابات لأنهم يعلمون جيداً أن أصواتهم لن تذهب لمن يريدون أن تذهب إليه، وسابعها: الحياة السياسية في مصر منذ عام ١٩١٩ يحتكرها الرجل فهو الذي يخوض الانتخابات ويشتبك سياسياً أما المرأة فوضعها مختلف، وهذا ما دفعنا بالمطالبة بعمل كوتة للنساء داخل البرلمان.

سعاد عبد الحميد :
التزوير والأموال والكشوف الانتخابية والإعلام المنحاز للرجل وغياب الدعم السياسي وعزوف المواطنين على المشاركة واحتكار الرجل للحياة السياسية أهم العقبات التي تواجه المرأة في الانتخابات.

وتؤكد للأسف فإن المرأة في مصر ولغياب الوعي السياسي والاجتماعي فإنها أحياناً تقف أمام المرأة المرشحة وتعطي صوتها لمرشح رجل وهنا يبرز دور التعليم والأسرة ومؤسسات المجتمع في التربية والثقافة السائدة لدى جموع المواطنين ويتطلب هذا الوضع تغيير شديد في منظمة القمم السائدة ووقف الممارسات الخاطئة ضد المرأة.

الانتخابات بالنظام الفردي وسطوة المال والبلطجة والتدخلات الأمنية عقبات ضد المرشحات.

عدد خاص

E.C.W.R
المركز المصري لحقوق المرأة

ملف العدد

العصبية والعادات وسطوة المال والتدخلات الأمنية أهم ما يقلق المرشحات.

محو الأمية وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتشغيل الشباب أهم برامج السيدات

دكتورة كامليا شكري: الحكومة لم تأخذ بنظام القائمة والرئيس لم ينفذ ما وعد به من تمكين المرأة والحكومة مستمرة كما هي وبنفس الممارسات فكيف يتغير وضع المرأة في البرلمان القادم.

سماح جاد: (دائرة سمالوط - محافظة المنيا) أتوقع مساندة الحزب الوطني في الانتخابات خاصة وأن كل الناس بتحبني ويرون أني خدومة وتاريخي وخدماتي تشهد علي أمام أهالي دائرتي وأتوقع الفوز بالرغم من أن أمامي ٤ رجال في الدائرة إلا أنني سأنجح امامهم لأنهم لا يملكون ثقل سياسي أو حزبي مثلي كما أن العائلة والقرى والأرياف كلها معي ويقفون خلفي ولدى حشد رائع من السيدات وأمينات المرأة بالحزب.

وتقول من الصعاب التي من الممكن أن تواجهني عدم اقتناع البعض بي في الدائرة لكوني امرأة حيث أن الصعيد يعد من الصعب اقناعه بذلك، وأيضاً التيار الإسلامي ليمثل مرشحه أمامي إحدى العقبات.

وتقول الحل الأمثل للمرأة لخوض الانتخابات هو في ظل القوائم التي ستحل مشكلة كبيرة بالنسبة للمرأة.

حينما أصل لمجلس الشعب سأشرك جميع الموطنين في المسئولية معي أي يكون هناك تعاون بيني وبينهم فمثلاً سأقيم مشروعات للشباب من تبرعات الأهالي ومن الحكومة وتدريبات حزبية للشباب والبنات.

وتقول جيهان الحلفاوي (أخوان مسلمين) سأخوض الانتخابات عن دائرة الرمل بالإسكندرية تحت راية التيار الإسلامي ونجاحي في الانتخابات متوقف على كيفية إدارة الانتخابات بوجه عام فإذا لم تتدخل الداخلية وبالفعل أشرفت اللجنة العامة للانتخابات عليها فإن نسب نجاحي ستزيد على ٧٠% لأني وصلت إلى قناعات الناس.

وتقول من الصعاب التي من الممكن أن أواجهها المنافسة الشرسة والتي ستكون قوية جداً خاصة وأن المنافسين لهم سطوة وقوة ويمتلكون المال إلى جانب أنهم أعضاء في المجلس الحالي وكذلك العصابات وأخيراً المواجهات الأمنية لأني أكثر من تعرض لذلك في انتخابات عام ٢٠٠٠.

أنا مع انتخابات القائمة التي تمنع سطوة الأموال والتفرد وليست مع الكوسا لأنها حل مرحلي وليس دائم لأن المرأة أن اعتمدت على كونها ستأتي لن تبذل أي مجهود لذا سأكون مع القوائم الانتخابية.

تقول جمهورية عبد الرحمن سأخوض الانتخابات عن دائرة البدرشين محافظة الجيزة عن الحزب الوطنى ويخوضها أمامى عضو مجلس الشعب الحالى "عصام أبو الحمد" وأثق أنى سأنجح لأننى الأفضل وعندى ثقة فى الناس والاتجاه القبلى بالنسبة لى كبير جداًو الجميع راغبين فى التغيير وكونى أمرأة لاقى إعجاب كبير جداً من الناس وقد قمت بأستطلاع رأى ووجدت تأييد كبير جداً وأتوقع النجاح بنسبة ٨٠% بأصوات أهالى الدائرة والصعاب التى من الممكن أن تواجهنى أن أجد منافس خطير يملك البلطجة أو سطوة مال كبيرة وهم أهم ما يقلقونى أما شئ أخر لا، سوف أقوم بعمل جمعية أهلية خاصة بدعم المشاركة السياسية للمرأة وأدعو للعمل بالكوته حتى أضمن تمثيل للمرأة فى البرلمان لان القوائم لن تحل المشكلة ولن تضمن تمثيل دائم للمرأة فى المجلس.

تقول ماجدة النويشى (الاسماعيلية-الدائرة الاولى): سأخوض الانتخابات فى جميع الاحوال سواء تم أختيار المجتمع الانتخابى للحزب الوطنى أم لا ووقتها سأخوضها مستقلة عن مقعد العمال وأرى أن الحزب الوطنى جعل من الانتخابات القادمة معركة شرسة حيث تدخل ٥ سيدات الانتخابات تحت راية الحزب الوطنى أو مستقلات فى حين أن الحزب جعل مرشحيه كلهم رجال حيث ينزل عن الاسماعيلية ٦٠ مرشح ولكن هناك بريق أمل ونسبتى فى الفوز كبيرة.

أهم الصعاب التى من الممكن أن تواجهنى هى محاربة السيدات لى وهى أصعب شئ لان هناك ٥ مرشحات مما يؤثر علينا جميعاً بالسلب فضلاً عن العصبية وأخيراً سطوة رأس المال.

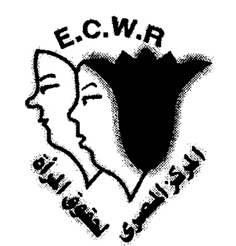
تقول سناء رباح سأخوض الانتخابات عن الدائرة الاولى (العريش) بشمال سيناء عن الحزب الوطنى وأتوقع الفوز فى الانتخابات بنسبة ٨٥% وذلك ثقة منى فى نفسي وفى أدائى وتاريخى وقررت الترشيح لعدم وجود من يمثل السيدات فى البرلمان بالرغم من أن المرأة السيناوية نسبة مشاركتها فى الانتخابات والتصويت الان (٦٠-٧٠%) لذا فمن حقهن أن يمثلن فى البرلمان والسيدات تتمنى ترشيح أمرأة وهم سيساندوننى.

وتقول أهم العقبات التى من الممكن أن تواجهنى هى صعوبة إقناع الرجال بى لكونى سيدة سوف أنوب عنهم فى البرلمان. أيضاً القيادات حيث تشكل (المحافظ وأمين الحزب) عقبة كبيرة أمامى لانهم يرون أن تمثيل أمرأة فى البرلمان شئ غير مستحب ونحن فى مجتمع قبلى. وكذلك الناحية المادية "فالانتخابات مكلفة جداً وظهور رجل يملك نفوذ ورأس مال أهم ما يؤرقنى".

حينما سأصل لمجلس الشعب أول شئ سأقوم به هو تنقية الجداول الانتخابية. كما أنى سوف أسعى لنزول المرأة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من قبل الحزب كما قال السيد رئيس الجمهورية وسأشرك فى ذلك مختلف القطاعات (مجتمع مدنى - وأحزاب - نقابات ....)

فريدة النقاش: المرشحات المستقلات والحزبيات سيواجهوا عقبات كبيرة في ظل انتخابات لا تحكمها عوامل الكفاءة والقدرة على العطاء، ومجتمع يتراجع ونظرته للمرأة يشوبها الشك والتخلف.







عدد خاص

٨



برامج وأنشطة المركز المصري لحقوق المرأة

المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية وهو مهتم بالأساس بدعم ومساندة المرأة المصرية في نضالها من أجل الحصول على حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل ويعمل المركز على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة وحفز السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة وفي مقدمتها الاتفاقيات الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي هذا الإطار يهتم المركز من خلال برامجه بتنمية وعي المرأة وتأكيد لأهمية مشاركتها في الحياة العامة كناخبة ومرشحة بالإضافة إلى تنمية وعيها القانوني من خلال تبسيط المفاهيم القانونية وتقديم المساعدات القانونية سواء بتقديم الاستشارات القضائية للدفاع عن المرأة والمطالبة بحقوقها.

ويكتسب نشاط المركز أهميته أنه من المراكز القليلة التي تعني بدعم الحقوق المدنية والسياسية للمرأة بجانب الخدمات القانونية والأساسية التي تقدم للنساء غير القادرات فضلاً عن برامج إعداد قيادات نسائية ويمتد إلى كافة أنحاء الجمهورية (إلا أنه بدء من منطقة دار السلام بالقاهرة ثم أمتد بعد التجربة وتحقيق نتائج إيجابية إلى مناطق أخرى).

ويهدف المركز إلى :

١ - نشر الوعي بحقوق المرأة كجزء لا يتجزء من حقوق الإنسان.

٢ - تنمية المرأة والمشاركة في الحياة العامة وعلى وجه الخصوص حق الانتخاب والترشيح، وفي هذا الصدد يسعى المركز لمساعدة النساء على القيد في جداول الانتخاب وممارسة حق التصويت ونقل الخبرات الضرورية للمرشحات لخوض المعركة الانتخابية.

٣ - تقديم المساعدة القانونية للنساء اللاتي لا يستطعن مواجهة تكاليف التقاضي للدفاع عنهن، وكذلك تقديم الاستشارات القانونية لهن.

٤ - رصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية وإعداد التقارير عنها وإعلانها للرأي العام لإتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف الاعتداء ورده.

٥ - رصد القوانين والتشريعات التي تقيد حقوق المرأة وتتناقض مع الدستور والمواثيق الدولية وعقد حلقات النقاش وورش العمل حولها لوضع التصورات لمواجهتها والعمل على تعديلها.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال

١٣٥ شارع مصر حلوان الزراعي الدور الثاني شقة ٣ - المعادي - القاهرة - مصر

تليفون وفاكس: ٥٢٧١٣٩٧ - ٥٢٨٢١٧٥

E-mail:ecwr@link.net www.ecwregypt.org